

قراءات إسلامية في أنظمة القول والفعل

نظير جاهل

صدر عن "المركز الثقافي العربي" (الدار البيضاء، بيروت) الطبعة الأولى لكتاب نظير جاهل بعنوان "فضيلة الاستماع". جمع فيها مقالات كتبت في العقدين الأخيرين وتناولت الأصل والتواصل في الإسلام و"الماركسية في ضوء الإقتصاد الإسلامي" و"الأنثروبولوجيا والإسلام" و"العقل السياسي العربي" و"الإسلام الحداثة ما بعد الحداثة" و"المنهج الأسطوري في فلسفة العلم".
قدم الكاتب مقالاته بدراسة مميزة تناولت نظام الاستماع في الإسلام ومحاولات "نظام التراث" والحداثة تعطيله وإقناله.
وتنشر "الحياة الطيبة" بالإتفاق مع الدار تقديم المؤلف نظير جاهل الذي يلقي الضوء، على زاوية قل التطرق إليها، أو البحث في مدلولاتها الكلامية. وهنا نص التقديم:

التراث يخفي ترتيب مبادئه على أساس تناسب لغته مع لغة القرآن انطلاقاً من تفصيله للكتاب. وهو بذلك يعطل نظام الاستماع القائم على مبدأ الاعجاز، المتمثل في تلاوة الكلام. إن مبدأ التواطؤ بين "العقل والنقل" هو مبدأ النظام، وقنله الذي إذا انكشف وتعطل، يظهر "نظام الاستماع" كنظام أصيل في الإسلام.

﴿وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون﴾ (الأعراف/٢٠٤).
تتعلق هذه الأبحاث التي تمتد على ما يناهز الربع قرن من سؤال حول "نظام التراث" العربي الإسلامي، وتلتقي على تعيين ما يجمع عناصره في موضع يجعله نظام اقضال، ونظاماً يخفي في آن كونه على هذا النحو من حيث ماهيته. إن نظام

يعين هذا النظامان علاقة وحدات الوحي بحقل التداول اللغوي التاريخي، حيث تتداخل في أحكام الوضع، والتكليف الآيات بالأحداث تمييزين لا يتقايسان، أي ينطلق كل منهما من تصور، وآلية للأقوال والأفعال، يعطل نظرياً على الأقل تصور النظام الآخر وآليته.

المخزون اللغوي

يتعامل نظام التراث مع لغة الوحي بوصفها مخزوناً لغوياً، يتفصل في الزمان الحديث، وتتداول وحداته كأدلة- أحكام، وإذا لا يطرح النظام التراثي على نفسه كيفية استرداد الوحدات المتداولة في حقل الممارسة الفقهية، فإنه يخفي أهم مشكلة تواجهه، وهي كيفية استرجاع الوحدات إلى مقام لغة الوحي بما هي كلام لا يدخله التصرم. ومن حيث تعيينه بالإعجاز يقوم نظام التراث على التفصيل عن هذا الاستشكال، ويكمن في هذا التفصيل مبداه وقفله. فلئن كان نظام التراث يقوم من حيث جوهره على إعطاء الصدارة للفاعلية التشريعية، فلأنه يفصلها عن آن التلاوة، ويقربها قرب السنخية الذهنية من وحدات الأحكام التكليفية، والقواعد الأصولية التي يفترض أن تنتزه من الحدوثي خلال دورة استردادها إلى آن الكلام. وهكذا عندما يؤصل نظام التراث الوحدات الناتجة عن تمازج الآيات، مع الأحداث بوقوعاتها الزمنية يحرر نفسه من

النظر في كيفيات، وسبل القفزة من التداول إلى التلاوة، مهمشاً آليات الإعجاز التي تردع أي تدخل للتصرم في متن الكلام المنزل.

إن كسر الدورة الكبرى بين التداول، والتلاوة هو الذي حوّل الأحكام الفقهية، والقواعد الأصولية إلى حاق استقرار للآيات، وسمح للفاتحة التداولية بأدعاء الاستقلال، والتأصل، والرسوخ، وإقامة القسمة بين العلوم التشريعية المقننة، علوم الأحكام والقواعد، بين التفسير الذي يطال مجمل آيات الكتاب. وإذا امعنا النظر في هذه القسمة نلاحظ أنها تنتج عن جنوح اللغات المقننة إلى بناء إما نماذج تعقيد لاسترداد الأحداث، وتستبقها مترابطة على وحدات منطقية، تتداخل أحياناً بمفردات الآيات، وتوصلها في حقل التداول: فتحولها إلى نظم ضبط وتحكم تقدم كضرورة أولية. وهكذا يقوم نظام التراث بضبط دورات التداول. وأما نماذج تأصيل تولّد نماذج زمنياً تاريخياً ارتجاعياً، يتجه إلى تعطيل دورة الرجوع إلى آن التلاوة: لنفكر هنا بلغة البرهان، وبالأبهة التي علقت باسم أرسطو في التراث، أو بلغة الكلام التي حولت، على رغم اعتمادها الشكلي على التناظر، حقل التداول التراثي إلى حقل تتركز فيه القوة، وتتقاسمه مراكز النفود وتستهلك طاقته الرمزية وتخرب دوراته، وكذلك بهذه المفارقة التي أدت بالعقل الشرعي وهو يمزق صورة أرسطو

الإعجاز نحو الزمان التاريخي المتأصل في الممارسة/الدعوة التي تتمثل بأنموذج السيرة، لا بما هو أنموذج يفهم من خلال تبدلات مكونات الزمان وأبعاد المكان التي يحدثها كلام القرآن، في اجتماع الآباء الأولين لينشئ جماعة الاستجابة المستمعة إلى الوحي المتشكلة على إيقاعه. وهي جماعة لا تتضبط بزمن الدولة المتأثر الذي يستحضر زمن السيرة ومفردات الحديث، وكأنما باستحضار حكائي يجعلها أشد وجوداً من الراهن، غير أنه يفلق به حقل التداول الراهن، ويجمده بالزماني، ويقطعه عن زمن الجماعة. وهكذا يعطل مبدأ الجماعة، بما هو مبدأ الانتماء إلى نظام الاستماع، ليحل مكانه معيار الخضوع لكلام السلطة المتأصلة في التاريخ، والتي تنصب نفسها أمينة على نموذج حافظه لمساره باسم العقل أو ضرورة الوازع وهي من ترميزات نظم الإقفال التراثية المتبادلة، أما في نظام الإقفال التبديعي (من بدعة)، فتكتمل القسمة بين نظام الخضوع، ويقطع مبدأ الجماعة عن الكلام المعجز لتلحق بمبدأ الطاعة، ويصبح أي عبور من نموذج التاريخ الواقع تحت قبضة السلطة إلى دورة التداول-الاستماع بدعة.

نظام الإستماع

وبالمقابل ينفتح نظام الاستماع حين تتحرر هذه الدورة، وذلك لأنه يتأسس على كون لغة الكلام الموحى، لا تتشخص في أي

إلى استكمال آليات الإقفال التي نقلها منطقه إلى مجال التداول الإسلامي، ألا يلعب مفهوم البدعة مثلاً دور نظام إقفال يشبه من حيث دقته وتحكمه أنظمة السيرنثيقا الحديثة؟

فالتبديع يبدأ بالية تغلب على قنوات استرجاع الآيات-الأحداث المعتمدة في نظام الاستماع الإعجاز قنوات تعديها إلى حقل وحدات الحديث- السنة، أو حتى تستبدلها بها.

ولما كانت هذه الوحدات-المرويات لا تدخل على رغم أهميتها في نظام التلاوة- الإعجاز، فإنها تبقى غير مصفاة من مقاماتها الظرفية، واستخداماتها الحديثة ناهيك عما يدخلها من وحدات خبرية غير متواترة، أو مختلف على درجة صحتها، والثقة بمصدرها، ولذلك يؤدي وصلها بالآيات خاصة عندما تعطي الأصالة لحيثياتها التداولية بما هي أدلة إلى جعلها عملياً في مقام المتناسب والمتجانس معها، وذلك استناداً إلى حمل وجوب الطاعة حمل المتواطئ عملياً على الله والنبوة وأولي الأمر. فيغيب عندئذ، أن الأمر لا يكون إلا للكلام المنزل الذي يظهر بالتلاوة. ولا يطال ما دونه إلا منه، من دون أن يكسب امتداده إلى مراتب التفصيل وحدات الأدلة العائدة إلى السنة، ما يجعلها تخترق المساحة الإعجازية التي تتصف بالإمتلاء والتنزه والكينونة في الآن.

يدفع هذا الوصل بالتناسب كلام

مخزون دلالي فعّال ينبعث من أي مركز للقول. إذ التلاوة هنا تخرج عن التداول بما هي نطق من قبل مقرئ لا يعمم الكلام في حقل التداول بتبادل دوره مع المستمعين، كما هي الحال في الرواية / الحكاية التي تتميز بالتنوع، ويزدياد مخزون مفرداتها المتناسب مع سرعة رواجها، بل إن القراءة هنا لا تختلف عن نقل المكتوب من حيث التقيد الكامل بتفاصيل لغة الإعجاز. ومع ذلك، فهي تتعارض مع المكتوب، من حيث إنها لا تدخل في آن النص، بل في دفع المقاطع التي لا تتوالى بحسب المعاني، فت رسم لذلك مساحة استماع دفعية لا يضبطها ضابط، ولا تصدر عن المقرئ بل تستعير صوته، ولذلك تخرج التلاوة عن الكتابة والمشاهدة في آن معاً، ولا تدخل في الرواية، ولا تقيد بحدود التداول.

ومن حيث هي ساحة استماع، كلام ينصت له، لا يدخل لغة الإعجاز النصرم بل وتنسبط في كل تلاوة من جديد كوحدة استماع مكتملة، وممثلة إلى حد تأثيرها بجميع الحقول اللغوية من دون أن تمازجها أو تتحول إليها.

يولد الإعجاز بما هو اختلاف الكلام الموحى عن أي كلام آخر، بالمرتبة، والسنخية، والتشخص حقل فراغ يمنع أي نظام لغوي من أن يتأصل في الزمن، ويعطل أية فاعلية تدعي اكتساب التأصل، والاستمرار، والثبات في مبادئ غير لغوية، تحكم بها حقل القول، وتدير التداول بما

يخدم أمريتها، لنسترجع هنا مثلاً مبدأ القسمة بين الحاكم والمحكوم، في سياسات أرسطو التي تقوم على الطبيعة وتفرغ التداول بحصره بالرأي وتخص السلطة من حيث المبدأ والطبيعة بالأمرية (التدبير). غير أن هذا الفراغ لا يرتد إلى الكلام المنزّل، بل إنه يحافظ على العكس من ذلك، على امتلأته: كلام لا يزداد في التصرم ولا يمتد بالتشابه، فيصد محاولات قياسه بأي قياس لغوي آخر، ويمنع بذلك ادخاله أو حصره في لغة تدعي التعالي عليه بالتجريد، وتحوّله إلى مادة لنقلاتها. وهذا بالضبط ما لا يسمح للغات القواعد، والأصول الفقهية التداولية من الاستقلال، والثبات، والتنطوع لخدمة الأنظمة الفعالة، حيث لا تتركز القوة إلا إذا توقّرت لها لغات لا تدخل في التداول، أو تسحب منه إلا بمشيئتها، فتصبح أداة للتحكم به ولتعيين نقاط انفتاحه وإغلاقه وسبل تجاوزه، وحدود دوراته.

ولئن كانت الأوامر والقواعد، لا تغيب عن دورة التداول - التلاوة، فإن دلالاتها، وآلياتها، وآثارها تبدو مغايرة لتلك التي تدخل في مزاج نظام التراث، فكأننا أمام نظامين يقمان في حاقين لا يلتقيان. فهنا في نظام الاستماع لا تتلى آيات التشريع للنظام منفصلة عن متون السور ولا تأخذ أي أوزان أو ترميزات خاصة، ولا تظل عالقة في مقام الأحكام، حتى أن نسخها لا يمنع تلاوتها. وكذلك تبدو الأمرية هنا

أنه لا يخرب، أو يكبح دورة التداول التشريعي، بل إنه على العكس تماماً النظام الوحيد الذي يؤمن سبيلاً عملياً، لا سلطوياً لإقامة الحدود والإلتزام بالقواعد يمنع أي مركز من تعطيل التداول، والتحكم بانتشار الفعالية. إنه النظام الوحيد المصان بالمبدأ الأشد إلزاماً، وهو مبدأ الجماعة المستمعة، الجماعة القرآنية الذي يمنع تشكل لغة مصاغة من قبل البشر ويؤدي إلى تعجيز أية قوة تتركز بهدف التحول إلى مصدر لفعالية، حين يمنعها من تحقيق الشرط الضروري لاستكمال مشروعها، ألا وهو تصريف فعاليتها بإصدار لغة الأمر لتتصيب نفسها مبدأ للإلزام واصلاً للقواعد.

نظام الإعجاز

لم يغب نظام الاستماع الإعجاز من حيث إنه متعين بمبدأ الجماعة، عن زمن الإسلام وممارسة الأمة، بل إن مواجهته مع "نظام التراث" هي التي حكمت مسارات التاريخ المعقدة، حيث بدأ النظامان وكأنهما وجهان لا تتوقف متحركيات التاريخ عن دفع مفرداتها إلى أشكال، وإيقاعات مترافقة بينها. فكل من النظامين يحاول أن يقذف بالآخر إلى الكتمان، وعدم المبادرة. غير أن ذلك لا يعني أنهما في زمن التنازع، بل في تنازع على تعيين الزمان، والمكان، ومعنى الوجود ومساره. ولئن كان هذا التنازع يفترض أن لكل منهما قدرة على تعطيل الآخر، وعلى المس بنظام إقفاله، فإن ذلك

متلازمة مع مرتبة الكلام نفسه، مرتبة الأمر السابقة وجودياً على مرتبة الكتاب. ويعني ذلك أن الفرض، والإرغام، وفاعلية الأمر بالقول، لا تقيد في نظام الاستماع بالتداول، أو التحوار ولا تتحول إلى انجازية بل إن امتلاء الكلام، وثباته ورفعته عن التداول يجعله مساحة الأمر التي لا يدخل فيها مساحة الأمر لا يدخل فيها أي عنصر يتعين بمرتبة القول أو الفعل، مما يمنع أي فعالية من استخدامها. * لا تحرك به لسانك لتعجل به إن علينا جمعه وقرآنه. فإذا قرآنه فاتبع قرآنه» ثم إن علينا بيانه» (القيامة، الآيات ١٦-١٩). فهنا ليس المهم نشر الفعالية بالتحوار بل منع أي قوة من الاستئثار بالقول، وبمخزون اللغة لفرض قواعد من خلال السبيل الوحيد لفرضها، وهو أن تكتسب فعالية لغوية مخصصة وثابتة تؤهلها للتحكم بتقنات التداول وهكذا نلاحظ أن القواعد حين تبقى داخل حقل التداول تجد دائماً سبيلاً إلى تأصيل نفسها، فتصبح مضرباً للأمرية. القائمة على حصر الفعالية، وتفاوت التوى بالمرتبة، أو الطبيعية. تمايز الكلام تمايز السنخية (الذهنية) هو وحده الكفيل بمنع تمايز القوى تمايز الطبيعة. وكما أن مبدأ التلاوة يقرر اتجاه التداول، يحدد معنى التشاور، فلا شوري إلا إذا سبق الاستماع إلى كلام الأمر المنزل أي تحاور.

نظام التراث

يعطل نظام الاستماع نظام التراث، غير

لا يعني كونهما متساويين من حيث أصالتهما الوجودية أو متشابهين من حيث اشتغالهما، إذا فيما بدا نظام الإعجاز (الجماعة) قادراً على تعطيل نظام "العقل النقل" (السلطة المتأصلة) من دون تعطيل مبادئه عجز هذا الأخير عن الإنفصال علناً عن مبدأ الإعجاز ففقد فعاليته كنظام افعال مخصوص بعد أن خرب دورة التداول/التلاوة، وسهل بروز أنظمة السيادة الحديثة التي تتأسس على التنكر للغة الوحي ومنع الاستماع إليها، فكافأته بعد أن استهلك في المواجهة، واستخدمته كنظام تشويش.

المذاهب اللاسلطوية

يمكننا أيضاً من ناحية أخرى اعتباره من حيثية انثروبولوجية، كنظام منهجي يتيح انطلاقاً من تجربة المذاهب اللاسلطوية في فلسفة العلم رفع الانثروبولوجيا من مرتبة العلم بخصائص العوالم والأنساق المتعددة، إلى مرتبة العلم بالآليات التواصل، والإتصال بين الأنساق، والعوالم اللامتقايسة. وهو علم لم يرس بعد إلا في جملة المشروعات، علم يفتي بنظم الاستماع عامة وبنظام الاستماع-الإعجاز خاصة ويسعى إلى الكشف عن آليات إفعال النظم المتأصلة، وتعطيل مرتكزاتها النظرية في التراث والحداثة.

حداثة معطلة

لم يقدم الفكر المحلي الحديث المعتمي

بالتراث على إتباع المذاهب السلطوية في الغرب، إلا ليحكم إغلاق نظام الاستماع في الإسلام. ولا يشذ عن هؤلاء الذين نصبوا العداء للنقل باسم العقل، أو أولئك الذين اعتدوا بعلوم الغرب الحديث، لدحض الموروث بل على العكس تماماً، إذ هم لا يسعون من خلال تقديمهم للتراث في هذه المسالك، إلا لتطوير آليات الإفعال، وإحكام صمام الوقر. لنفكر مثلاً بالمجادلة الدائرة بين محمد عابد الجابري ومحمد أركون وطفه عبد الرحمن، ألا يؤدي توسل الجابري بمفهوم العقول إلى التفضيل عن القراءة النقدية ما بعد الحداثية، لكانط التي تجدد مفهوم تعددية الملكات على ضوء لسانيات مدرسة أوكسفورد، وتصل إلى مشارف الاستماع، إلى لغة التكتيف لغة الوجود؟ وألا يطفئ أركون وهو يلجأ إلى التشديد على أهمية الألسنية الحديث، النور الذي ينبعث من هذا المصير الذي يحول الفكر في الغرب، إلى ميدان تنازع يدور حول اللغة بين تداوليات التحكم، والتداوليات المنجذبة إلى الاستماع، الباحثة عما يشبه الوحي في لغة الحماس والشعر ولغة ما قبل الفكر...

وبالمقابل انطلق عبد الرحمن من التداولية، ليرسي مبدأ تكامل التراث، غير أنه وهو يجمع وحداته، حررها من قيود البرهان متخذاً من اللغة الطبيعية نظاماً مساعداً على جمعها، ولذلك حين جمع عبد الرحمن التراث بالتكامل في حقله النظري، كشف نظام إغلاق التراث ولم

إليها بما هي مقدمات تسبق ضبط النغم .
مقدمات تشير تفصيلاً إلى إمكانية العبور ،
إلى سبل جديدة للتحرر من نظم الإغلاق ،
والإقفال وهي سبل لا تفتح إلا بجهود
الجماعة ، الجماعة إذا تلي عليها القرآن
تستمع وتتصت له .

يدعمه ووضفنا على مشارف نظام
الاستماع ، وفي ذلك ما يفتح المقالات الواردة
في هذا المؤلف على آفاق لم تلحظها .
ولئن حاولنا في هذه المقدمة أن نجمع ما
انبسط في مقالات تصرمت مع سني
العمر ، فإن هذا الجمع لا يتم إلا إذا استمع